

الذخيرة

وقاعدة ش حمل اللفظ على حقائقه ومجازاته ومجازه وحقيقته وقد خالف في هذه القاعدة أصله فقال إن نوى شيئاً لزمه وإلا فلا محتجاً بأن هذا كناية فيتبع النية والصريح هو النطق بالاسم المعظم ولم ينطق به وجوابه أن كل ما يعتقد صريحا فلفظ اليمين صادق عليه حقيقة في اللغة فلفظ الأيمان تتناول الصريح بالوضع والكناية لا تتناول بالوضع بل تصلح للتناول فليست بكناية فإن قيل لفظ اليمين يتناول قولنا وإني من جهة عموم كونه حلفاً لا من جهة خصوص قولنا وإني بل لفظ اليمين صادق عليه وعلى قولنا والكعبة وحياتي ولعمري والذال على الأعم غير الدال على الأخص وغير مستلزم له فيكون كناية قلنا القائل أيمان المسلمين والأيمان نطق بصيغة العموم الشاملة لكل ما يصدق عليه يمين لأن اللام للعموم واسم الجنس إذا أضيف عم فكانت الصيغة متناولة لكل يمين مخصوصة فيكون صريحا أجمعنا على سقوط ما لم يشرع وما لم يشتهر عرفاً بقينا في صفة العموم على مقتضى الأصل قال ابن يونس إذا قال أشد ما أخذ أحد على أحد ولا نية له وحنث طلق نساؤه وعتق عبده ومشى إلى البيت وتصدق بثلاث ماله فائدة قال صاحب كتاب الخصال الموجب للكفارة سبع وعشرون صيغة إني وبإني وتاني ولعمري إني ووإني ويعلم إني ووحق إني وأيم إني وباسم إني وبعزة إني وبكبرياء إني وقدرة إني وعظمة إني وأمانة إني وعهد إني وذمة إني وكفالة إني وميثاق إني وأشهد بإني وأعزم بإني واحلف بإني وعلي نذر إني وبالقرآن وبالمصحف وبما أنزل إني وبالتوراة وبالإنجيل والكناية ما هو متردد بين الموجب وغيره على السواء ففي الكتاب إذا قال أشهد أو أقسم أو أحلف أو أعز إن أراد بإني فهو يمين إلا فلا شيء عليه قال ابن يونس قال أصحابنا معاذ إني ليست يميناً إلا أن يريد اليمين